

خطبة جمعة

مشروعية التحذير من البدع وأهلها

الحمد لله ربّ العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله ولي الصالحين، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله - صلى الله عليه وسلم -، وبعد:

فإن انتقاد الأخطاء، وجرح أهل الأهواء جائزٌ بالكتاب والسنة والإجماع.^١
قال الشيخ العلامة المحدث عبد الرحمن بن يحيى المعلمي في رسالته: "علم الرجال": "أول من تكلم في أحوال الرجال القرآن، ثم النبي - صلى الله عليه وسلم -، ثم أصحابه" انتهى كلامه.^٢

أما القرآن فقد ذم القرآن أشخاصاً بأعيانهم، وذم أشخاصاً بأوصافهم.
وأما السنة النبوية فقد دلت الأحاديث على جواز الكلام في المخالفين إذا احتاج الناصحون إلى ذلك.

فقد حذر النبي - صلى الله عليه وسلم - من الخوارج، حذر من الذين يتبعون المتشابه من القرآن، وقال: "أولئك الذين سمى الله فاحذروهم".

وقال - صلى الله عليه وسلم - في رجل بئس أخو العشرة، وقال في رجل آخر إنه ضراب للنساء، وقال لرجل: "أفتان أنت يا فلان؟". وقال لرجل إنك امرؤ فيك جاهلية، وقال لآخر سجعٌ كسجع الكهان، وقال لرجل: "بئس خطيب القوم أنت"، ولا يعني هذا أن هؤلاء الصحابة أشرار، أو فيهم شرٌّ، بل هؤلاء فضلاء الأمة وأفضلها عند الله تعالى، ولكن أراد النبي أن يُعلم أمته، فإذا كان النبي - صلى الله عليه وسلم - قال هذا للصحابة الفضلاء من أهل الجنة، فغيرهم من أهل البدع، والضلال، والانحلال من باب أولى.

لقد سار الصحابة - رضي الله عنهم - على ذلك المنهج القويم، فحذروا من أهل البدع كلها، وردّوا باطلهم وضلالهم، وجاهدوا أهلها حقّ الجهاد، فقد ضرب أمير

^١ انظر رسالة شيخنا الشيخ مقبل بن هادي الوادعي: "صعقة الزلزال" (٢/٢٨٧ - ٣٥٥). فقد

بسط أدلة الكتاب والسنة في جرح أهل الأهواء والضلالات.

^٢ "علم الرجال" (ص ١٨).

المؤمنين عمرُ بن الخطاب صبيغاً بدرّته، وردّ ابن مسعود على أصحاب الحلق، وردّ ابن عمر قول القدرية، وناظر ابن عباس الخوارج ورد عليهم. واستمرّ الأئمة في الردّ على أهل البدع، فقد أجمعوا على مشروعية نقد الأخطاء، ومشروعية جرح أهل الأهواء، وقد نقل الإجماع غير واحدٍ، منهم شيخ الإسلام ابن تيمية^١، وابن رجب الحنبلي^٢، والحافظ ابن حجر^٣، وغيرهم. وسار الأئمة على هذا المنهج منهج الردّ والنقد والتحذير، ولم يحصروه بالرواة، ولا حصروه بأهل البدع، بل حذّر الأئمة من كلّ صاحب ضلالة، فحذّروا من البدع وأهلها، وحذّروا من علم الكلام وأهلها، وحذّروا من يفتي بغير علم، وحذّروا من القصّاصين، ومن المتعبدين الجاهل، ومن الضعفاء في الرواية، ومن الكذّابين في الحديث، ومن رواية الجاهيل، ومن المتزلفين للسلطين. حذّر سلفنا من كلّ هؤلاء، حتى لا يغترّ بهم أحدٌ، لأن ضررهم على الناس كبيرٌ. ولولا الله تعالى، ثم هذه المواقف الشجاعة لأئمتنا وعلمائنا، لتغيّرت كثيرٌ من معالم الشريعة. ثم سار الأئمة على نفس الطريق وردوا على أهل البدع، من ذلك ردود الأئمة كالإمام مالك، والإمام الشافعي، والإمام أحمد، والإمام البخاري، والإمام أبي حاتم الرازي والإمام أبي زرعة الرازي، والإمام الدارمي، وغيرهم من الأئمة.

^١ قال شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - كما في "مجموع الفتاوى" -: "ومثّلُ أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنة، أو العبارات المخالفة للكتاب والسنة؛ فإن بيان حالهم وتحذير الأمة منهم واجبٌ باتفاق المسلمين". ١هـ -

^٢ قال ابن رجب الحنبلي في "شرح علل الترمذي": "مقصود الترمذي - رحمه الله - أن يبيّن أن الكلام في الجرح والتعديل جائزٌ قد أجمع عليه سلف الأمة وأئمتها".

^٣ وقال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٦٣٣/٣). "باب ما ينهى من سبّ الأموات" تحت حديث: "لا تسبّوا الأموات": "واستدلّ به على منع سبّ الأموات مطلقاً، وقد تقدّم أن عمومهم مخصوصٌ، وأصحّ ما قيل في ذلك أن أموات الكفار والفساق يجوز ذكر مساوئهم للتحذير منهم وللتنفير عنهم. وقد أجمع العلماء على جواز جرح الجروحين من الرواة أحياءً وأمواتاً".

وما زالت الردود على أهل الضلال مستمرة، إلى أن جاءت مدرسة الإمام المجدد شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية - رحمه الله -، فكشف الله به الضلالات في وقته، فرد على الأشاعرة، ورد على المعتزلة، ورد على الجهمية، ورد على الخوارج، ورد على المرجئة، ورد على الرافضة، ورد على الصوفية بأنواعها.

أ - قال شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - كما في "مجموع الفتاوى" -: "ومثل أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنة، أو العبارات المخالفة للكتاب والسنة؛ فإن بيان حالهم، وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين". ١ هـ -

ب - وقال شيخ الإسلام - كما في "مجموع الفتاوى" -: "تطهير سبيل الله ودينه ومنهاجه وشرعته، ودفع بغي هؤلاء (أي: المبتدعة) وعدوانهم على ذلك واجب على الكفاية باتفاق المسلمين، ولولا من يقيمه الله لدفع ضرر هؤلاء لفسد الدين، وكان فساد أعظم من فساد استيلاء العدو من أهل الحرب". ٢ هـ -

ج - وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - كما في "مجموع الفتاوى" -: "فالراذ على أهل البدع مجاهد، حتى كان يحيى بن يحيى يقول: "الذب عن السنة أفضل من الجهاد". ٣ هـ - وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "إذا كان مبتدعاً يدعو إلى عقائد تخالف الكتاب والسنة، أو يسلك طريقاً يخالف الكتاب والسنة، ويخاف أن يضل الرجل الناس بذلك، بين أمره للناس، ليتقوا ضلاله، ويعلموا حاله". ١ هـ - ٤

وقد كان شيخ الإسلام يتكلم في بعض الأشخاص نصحاء لله وللمسلمين، فيعاني كثيراً من جهل الجاهل - ممن يدافع عن هؤلاء المتكلم فيهم - . وقد ذكر ابن رجب الحنبلي في "ذيل طبقات الحنابلة" في ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية ما نصّه: "والشيخ عماد الدين الواسطي كان يعظمه جداً (أي: شيخ الإسلام)، وتعلم له مع أنه كان أسن منه ...، ولكن كان هو وجماعة من خواص أصحابه ربما أنكروا من الشيخ (ابن تيمية)

١ "مجموع الفتاوى" (٢٨ / ٢٣١).

٢ "مجموع الفتاوى" (٢٨ / ٢٣٢).

٣ "مجموع الفتاوى" (٤ / ١٣).

٤ "مجموع الفتاوى" (٢٨ / ٢٢٠-٢٢١).

كلامه في بعض الأئمة الأكابر الأعيان، أو في أهل التخلي والانقطاع ونحو ذلك، وكان الشيخ لا يقصد بذلك إلا الخير، والانتصار للحق - إن شاء الله تعالى - " ١. هـ - وقال شيخ الإسلام ابن تيمية:

"ولهذا وجب بيان حال من يغلط في الحديث والرواية، ومن يغلط في الرأي والفتيا، ومن يغلط في الزهد والعبادة... " ١. هـ -

د - وذكر العلامة ابن القيم في "زاد المعاد" فوائد حديث كعب بن مالك فقال:

"ومنها: جواز الطعن في الرجل - بما يغلب على اجتهاد الطاعن - حمية، أو ذباً عن الله ورسوله، ومن هذا: طعن أهل الحديث فيمن طعنوا فيه من الرواة، ومن هذا: طعن ورثة الأنبياء، وأهل السنة في أهل الأهواء والبدع، لله لا لحظوظهم وأغراضهم " ١. هـ -

هـ - وقال ابن رجب الحنبلي في "شرح علل الترمذي":

"مقصود الترمذي - رحمه الله - أن يبين أن الكلام في الجرح والتعديل جائزٌ قد أجمع عليه سلف الأمة وأئمتها، لما فيه من تمييز ما يجب قبوله من السنن مما لا يجوز قبوله. وقد ظن بعض من لا علم عنده أن ذلك من باب الغيبة وليس كذلك، فإن ذكر عيب الرجل إذا كان فيه مصلحة، ولو كانت خاصة كالقدح في شهادة شاهد الزور جائزٌ بغير نزاع، فما كان فيه مصلحة عامة للمسلمين أولى" انتهى كلامه.

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي في رسالة: "الحكم الجديرة بالإذاعة من قول النبي صلى الله عليه وسلم: "بعثت بالسيف بين يدي الساعة": "ومن هنا ردّ الصحابة ومن بعدهم من العلماء على كل من خالف سنةً صحيحةً، وربما أغلظوا في الردّ، لا بغضاً له؛ بل هو محبوب عندهم، معظّم في نفوسهم؛ لكن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أحبّ إليهم، وأمره فوق أمر كل مخلوق".

وقال الحافظ ابن رجب في "الفرق بين النصيحة والتعير":

^١ "مجموع الفتاوى" (٢٣٣/٢٨ - ٢٣٤).

وهذا من الأدلة على أن الكلام في الأشخاص ليس في الرواة فقط، بل في كلّ من نحتاج إلى الكلام فيه.

"وأما بيان خطأ من أخطأ من العلماء قبله إذا تأدّب في الخطاب، وأحسن في الردّ والجواب، فلا حرج عليه ولا لوم يتوجّه إليه، وقد كان بعض السلف إذا بلغه قول ينكره على قائله يقول: "كذب فلان"، ومن هذا "قول النبيّ - صلى الله عليه وسلم - : "كذب أبو السنابل" لما بلغه أنه أفقّ أن المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملاً لا تحل بوضع الحمل، حتى يمضي عليها أربعة أشهر وعشر".

قال الحافظ ابن رجب في "الفرق بين النصيحة والتعير":
"وقد بالغ الأئمة الورعون في إنكار مقالات ضعيفة لبعض العلماء، وردّها أبلغ الردّ كما كان الإمام أحمد ينكر على أبي ثور وغيره مقالاتٍ ضعيفةً تفردوا بها، ويبالغ في ردّها عليهم هذا كله حكم الظاهر" ١.هـ

— وسار الأئمة من بعدهم قرونًا كثيرًا على نفس الطريقة، يجمعون بين العلم، والتعليم، والدعوة إلى الله تعالى، ويحذرون مما يستحقّ التحذير منه، ولا يجدون أدنى حرج، ومن ذلك مشايخ الدعوة السلفية هذه المسائل في هذا العصر.

أ — قال سماحة الشيخ العلامة عبد العزيز بن باز - رحمه الله تعالى -: "الواجب على علماء المسلمين توضيح الحقيقة، ومناقشة كل جماعة أو جمعية، ونصح الجميع بأن يسيروا في الخطّ الذي رسمه الله لعباده، ودعا إليه نبينا محمد - صلى الله عليه وسلم -، ومن تجاوز هذا، أو استمرّ في عناده لمصالح شخصية، أو لمقاصد لا يعلمها إلا الله، فإن الواجب التشهير به والتحذير منه، ممن عرف الحقيقة" ١.

وقال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز في "مجموع فتاوى ومقالات متنوعة":
"إذا سكّت أهل السنة عن بيان أخطاء من خالف الكتاب والسنة شابهوا بذلك أهل الكتاب المغضوب عليهم والضالين" ٢.

١ "موقع سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز".

٢ "مجموع فتاوى ومقالات متنوعة" (٧٣/٣).

وقال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز في "مجموع فتاوى ومقالات متنوعة":
 "ومتى سكت أهل الحق عن بيان أخطاء المخطئين، وأغلاط الغالطين، لم يحصل منهم ما أمرهم الله به من الدعوة إلى الخير، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر".^١
 وقال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز:
 "من أظهر المنكر أو البدعة يُحذّر منه، ولا ينظر إلى حسناته، حسناته بينه وبينه ربّه، من أظهر المنكر أو البدعة يُحذّر منه، وينصح حتى يهتدي، هكذا جاءت السنة".^٢
 وقال سماحة الشيخ كما "الرسائل المتبادلة": "النقد من أهل العلم، وتجريح من يجب تجريجه من باب النصح للأمة، والتحذير من بدعته أو انحرافه أمر متعين".^٣
 وقال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز:

"الذي أرى أنه يجب أن يحاربوا، وأن يبيّن شرّهم، وفسادهم، ومقاصدهم على صفحات الجرائد وفي الإذاعة، وفي المؤلّفات التي يكتبها الغيورون، هكذا لكلّ داءٍ دواء، فإذا أظهر أهل الباطل باطلهم وجب على أهل الحق أن يظهروا الحق".
 وقال: "فلا يجوز أن يكون أهل الباطل أنشط من أهل الحق، ولا يجوز أن يكونوا أشجع في إظهار باطلهم من أهل الحق في إظهار الحق، بل يجب أن يكون أهل الحق أشجع وأقوى بأمر الله، وأصدق في جهاد أهل الباطل.

هذا الذي أنصح به - من الحاضرين وغيرهم - أنصح الجميع بأن يقوموا لله، وأن يحاربوا كلّ ما يظهر بين الناس مما يخالف شرع الله، من الحداثيين أو الشيوعيين، أو العلمانيين، أو الصوفيين، أو غيرهم من سائر صنوف أهل الباطل، كل من أظهر شيئاً يخالف كتاب الله، وسنة رسوله - عليه الصلاة والسلام - فإن كان جاهلاً وجب أن يبيّن له ويرشده، ويدعى إلى الحق، وإن كان متعمداً للباطل، وجب أن يبيّن شرّه، وأن يحذّر منه، وأن يرّد عليه، وأن يدعى إلى الهدى لعلّه يهتدي".^٤ هـ

^١ "مجموع فتاوى ومقالات متنوعة" (٦٩/٣).

^٢ صوتية في النت بعنوان: "التحذير والتشهير بأهل البدع".

^٣ "الرسائل المتبادلة" (ص ٢٩٧).

^٤ "مقطع بعنوان: "نادر ومميّز: كلام قويّ للعلامة ابن باز عن محاربة أهل البدع".

ب — وقال الشيخ ابن عثيمين:

"الكلام في أهل البدع، ومن عندهم أفكار غير سليمة، أو منهج غير مستقيم، هذا من النصيحة وليس من الغيبة، بل هو من النصيحة لله، ولكتابه، ولرسوله، وللمسلمين، فإذا رأينا أحدًا مبتدعًا ينشر بدعته، فعلينا أن نبين أنه مبتدع حتى يسلم الناس من شره، وإذا رأينا شخصًا عنده أفكار تخالف ما كان عليه السلف، فعلينا أن نبين ذلك حتى لا يغتر الناس به، وإذا رأينا الإنسان له منهج معيّن عواقبه سيئة، فعلينا أن نبين ذلك، حتى يسلم الناس من شره، وهذا من باب النصيحة لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين".^١

ج — وقال الشيخ ربيع بن هادي المدخلي:

"مجموعة من المدسوسين على المنهج السلفي، واللابسين للمنهج السلفي زورًا، ركزوا على قضية الجرح والتعديل ... وشرعوا يكيلون التهم للجرح والتعديل، ومن يقوم به".

د — وقال شيخنا الشيخ مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله: "فالذي يزهد في الجرح والتعديل فهو يزهد في السنة، ... فأنا أقول: لا يزهد في هذا العلم إلا رجل جاهل، أو رجل في قلبه حقد، أو رجل يعلم أنه مجروح فهو ينفر عن الجرح والتعديل لأنه يعلم أنه مجروح".

وقال شيخنا العلامة المحدث مقبل بن هادي الوادعي:

"فإن من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومن الدعوة إلى الله، بل ومن الجهاد في سبيل الله بيان عقيدة أهل السنة والجماعة والذب عنها، وكشف عوار أهل البدع والملحدين، والتحذير منهم" ١.هـ —^٢

^١ صوتية في النت بعنوان: "التحذير والتشهير بأهل البدع".

وذكر ابن عثيمين في "شرح كتاب النفقات من "منتقى الأخبار" للمجد ابن تيمية: أن بعض العلماء حصر جواز الغيبة في ستة مواضع، فقال: "والصحيح أن هذا راجع إلى المصلحة، فهي تذكر بالحد لا بالعد".

^٢ "ردود أهل العلم على الطاعنين في حديث السحر".

وقال شيخنا العلامة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي - رحمه الله -: "مسألة الجرح قصمت ظهورهم، وكلُّ واحد حتى وإن لم نجرحه فهو متوقع أن نجرحه اليوم أو غدًا أو بعد غد!"^١

نسأل الله أن يحفظ علينا ديننا ويتوفانا مسلمين.
أقول ما تسمعون وأستغفر الله لي ولكم

^١ فضائح ونصائح" (ص ١٤٤ - ١٤٧).

الخطبة الثانية

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وليّ الصالحين، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله - صلى الله عليه وسلم -، وبعد:

فإن بعض الجهال - وبعض من في قلبه مرضٌ - يثير شبهاتٍ حول مسألة الكلام في أصحاب الأخطاء وأهل البدع، ومن ذلك أنهم يقولون:

أ - حصرتم أنفسكم باثنين أو ثلاثة.

ونقول لهم: إذا كان المتخصّصون في معرفة الرجال اثنين فقط فليس ذلك بعيب، فإنه لم يكن يشتغل في الجرح والتعديل إلا القليل من المحدثين.

وفي عصرنا بقي الناس عقوداً من السنوات وهم يعتمدون على العلامة الألباني في التصحيح والتضعيف، والقليل منهم من يعرف غير الألباني، حتى هؤلاء أنفسهم لا يستغنون عن الألباني مطلقاً.

والدعوة السلفية في اليمن بقيت أكثر من عقدين لا تستفتي إلا الشيخ مقبلًا، كان الناس يستفتونه في الفتاوى الشرعية، ويسألونه عن الأشخاص، ويستنصحوه في كثير من القضايا، فماذا ضرّه وماذا ضرّنا يوم أن حصر الناس أنفسهم عليه فقط؟!

ثم ما الفرق بينكم وبين الصوفية الذين يقولون: حصرتم أنفسكم بابن تيمية وابن القيم؟! وما الفرق بينكم وبين المبتدعة الذين يقولون: حصرتم أنفسكم على اللجنة الدائمة للإفتاء، يقولون: لماذا لا تأخذون من الأزهر، ولماذا لا تأخذون من سائر الهيئات والجامع الفقهية، ومن غيرهم من العلماء؟!.

يريدون منا هؤلاء الجهال أن نقرأ لكلّ شخص، وأن نسمع لكلّ شخص، بدون تفريق بين السنّي والمبتدع، وبدون تفريق بين متخصص وغيره، وبين تفريق بين المحقق وغيره.

بل هم أنفسهم أعرضوا عن علماء الدعوة السلفية بحجة أنهم لا يحصرون أنفسهم على اثنين، ثم أبوا إلا أن يحصرونا باثنين أو ثلاثة هم أدنى منهم بكثير جداً.

ب - ومن شبهاتهم أنهم يقولون لسنا متعبدين بأقوال الشيخ فلان.

ونقول: إن كنتم تعنون أننا غير متعبدين بأخذ جميع أقواله، فكذلك لسنا متعبدين بأقوال ابن تيمية، ولا بأقوال ابن القيم، ولا بأقوال الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ولا

بأقوال الشيخ ابن باز، ولا بأقوال الشيخ الألباني، ولا بأقوال الشيخ ابن عثيمين، ولا بأقوال الشيخ مقبل ولا بأقوال غيرهم. فما الفرق إذاً؟!.

وهل هذا عذر شرعيّ لترك فتاوى أهل العلم وأحكامهم واستقراءهم؟! نعم لسنا متعبدين بشخص لذاته دون غيره، لكننا متعبدون بالرجوع إلى أهل العلم، وملزمون بأخذ الحق إذا جاء من أهل العلم، ومأمورون بأخذ الأقوال المعتمدة على التحقيقات العلمية المبنية على طريقة السلف.

ج — ومن ذلك قولهم: حصلت أخطاء في الجرح والتعديل. ونقول لهم نعم حصلت، وحصلت أخطاء أيضاً في كتب الحديث، وكتب الفقه، وكتب التاريخ وغيرها، فهل نحرق كتب الحديث وكتب الفقه وغيرها؟! فإذا رأينا خطيب الجمعة يخطئ، فهل نلغي الجمعة كلّها، ونترع باب صلاة الجمعة من القرآن، والسنة، وإجماع الأمة، أم أننا نصلح هذه الأخطاء. وإذا كانت هناك أخطاء، فالحلّ ليس هو إلغاء الحقّ جملة وتفصيلاً، بل الصواب أن يبقى الحقّ ويعالج الخطأ بحكمة.

والأخطاء في باب الجرح والتعديل بعضها أخطاء سهلة جدّاً، وبعضها أخطاء فيها تجاوز وظلم، لكن هذه الأخطاء يعالجها أهل السنة بطريقتهم، فمن أخذ بنصحهم فالحمد لله، وإلا وجب عليهم أن يحذّروا من هذه الانحرافات حتى لا تكون محسوبة على منهج الجرح والتعديل، ومن هنا حذّر العلماء من مدارس الحداية والمصعقة وما شابههما، لأن طريقتهم أضرت بأهل السنة.

أقول ما تسمعون وأستغفر الله العظيم لي ولكم
وأقم الصلاة.